والنسائي عن عقبة بن عامر ورواه مسلم عنه بدون قوله اذا لم يسم فحمله الامام وغيره على الندر المطلق لانه الذي لم يسم اما المقيد فهو المعين فلا بد من الوفاء به واما حمل بعضهم له على ندر اللجاج والغضب فما يستقيم على رواية سقوط اذا لم يسم لكن المخرج متحد والحديث واحد وزيادة الثقة مقبولة فاما التوكيد فهو خلاف الاسبق الى الفهم الواحد زاد ابن وضاح مراد برد دفنيه الايمان بمنا بعد بمر كقوله والله لا اقعصه بالعكاب النون وضم القاف والصاد من كمرا وكذا لخالف بذلك مرارا كان اكثر من ذلك فكفارة ذلك كفارة واحدة منه كفارة اليمين زيادة في الايضاح فان حلف رجل سلاقا فقال والله لا اكلهذا الطعام ولا البسهذا الثوب ولا ادخل هذا البيت فكان هذا في يمين واحدة صفة يمين لانها مؤتنفة فاما عليه كفارة واحدة اذا حنث وانما قلنا لان يكفر الرجل الا ثلاث الطلاق ان كفر ثلاثة هذا الثوب واذنت لك الى المسجد يكون ذلك لسنة متتابعا في ايام واحد بيان لتسقاقان حنث في شيء واحد من ذلك فقد وجب عليه الطلاق وليس عليه فيما فعل بعده لان حنث لان اليمين بسقطها اذا حنث في ذلك حنث واحد لا يتعدد قال مالك الامر عندنا في قدر الزوجة انه جائز عليها بغير اذن زوجها يحنث له بها اذا ذلك وثبت يستمر وجوبه عليها اذا كان ذلك في جسدها وكان ذلك لا يضر بزوجها فلا يحل له منعها منه وان كان ذلك يضر بزوجها فله منعها منه وكان ذلك عليها حتى تقضيه بان يأذن لها فيه او تتيمم منه فان كان في مالها فلزوجها منعها مما زاد على الثلث

العمل في كفارة اليمين الايمان

مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان يقول من حلف يمين فرأى غيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير ولا كفارة عليه قال ابو عمر قلت لنافع ما التوكيد قال ترداد الايمان في الشيء الواحد لم حنثت عليه عتق رقبة او كسوة عشرة مساكين ولا يكفي الاطعام عنده ومن حلف يمين فلم يؤكدها اي لم يكررها لم حنث فعليه اطعام عشرة مساكين اريد ما يشمل الفقراء الكل مسكين مد بالرفع والنصب من حنطة ونحوها قال تعالى من اوسط ما تطعمون اهليكم ثم لم يجد فصيام ثلاثة ايام كفارته وظاهره انه لا يشترط تتابعها مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان يكفر عن يمينه باطعام عشرة مساكين لكل مسكين مد من حنطة وكان يعتق لما رأى التعدد وفي نسخة مرارا بالتكثير اذا وكد اليمين عليه مالك عن يحيى بن سعيد الانصاري عن سليمان بن يسار بتحتية ومهملة خفيفة احد الفقهاء انه قال اذركت الناس يعني الصحابة يقولون في كفارة اليمين اعطوا مد من حنطة فلم يزل ذلك بالمد الاشم اي عند النبي صلى الله عليه وسلم وراوا ذلك مجزيا عنهم لان جميع الكفارات به ما عدا الظهار كما مر قال مالك احسن ما سمعت في الذي يأتم عن يمينه بالكسوة انه ان كسا الرجال كساهم ثوبا ثوبا بالتذكير لكل واحد من العشرة وان كسا النساء

كساهم

كساهم ثوبين ثوبين لكل واحدة منهن درعا اي قميصا وخمارا بكسر المعجمة ما يستر الوجه بيان للثوبين وذلك اي ما يجزي كل واحد من الرجال والنساء في صلاته لكن كون ذلك اقل ما يجزي الرجال انما هو على وجه الكمال اذ الواجب ستر العورة

جامع الايمان

مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم التقط اداة على الزمن مسند ابن عمرو حكى يعقوب بن شيبة ان عبد الله العمري الكبير الضعيف رواه عن نافع فقال عن ابن عمر عن عمر ادرك عمر بن الخطاب وموسم وركب راكبي الابل عشرة فصاعدا وفي مسند يعقوب بن شيبة في غزاة وهو يحلف بابيه وفي رواية عند الدين دينار عند مسلم وكانت قريش تحلف بابائها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم زاد الفعنبي الا ان الله ينهاكم ان تحلفوا بابائكم لان الحلف بشيء يقتضي تعظيمه والعظمة في الحقيقة انما هي لله وحده وفي مصنف ابن ابي شيبة عن عكرمة قال قال عمر حدثت قوما حديثا فقلت لهم او ابى فقال رجل من خلفي لا تحلفوا بابائكم فالتفت فاذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لوان احدكم حلف بالمسيح هلك والمسيح خير من ابائكم قال الحافظ وهذا مرسل يتقوى بشواهد واما قوله صلى الله عليه وسلم فليأبه الصدق فقال ابن عبد البر ان هذه اللفظة منكرة غير محفوظة يردها الاثار الصحاح وقيل انها مصحفة من قوله والله ويبعد محتمل ولكن مثل هذا لا يثبت بالاحتمال لاسيما وقد ثبت ذلك من لفظ الصديق في قصة السارق الذي سرق على ابنته فقال والبيك ما تلك بليل سارق اخرجه الموطأ وغيره وفي مسلم نوعا ان رجلا سأله اي الصدقة افضل فقال وابيك لتنبأن او احدثنك واحسن الاجوبة ما قاله البيهقي وارتضاه النووي وغيره ان هذا اللفظ كان يجري على لسانهم من غير ان يقصد به القسم والنهي انما ورد في من قصد حقيقة الحلف او ان في الكلام حذفا اي افلح ورب ابيه قاله البيهقي ايضا انتهى ومرهذا مزيد في الصلاة وجملة ينهاكم في محل رفع خبر ان وان مصدر في محل نصب عند الخليل والكسائي او جر عند غيرهما على اسقاط حرف الجر اي بنهاكم عن ان تحلفوا عند سيبويه وحكم غير الاب من سائر الخان كالاب في النهي وفي الترمذي وقال الحسن والحاكم وقال الصحيح عن ابن عمر انه سمع رجلا يقول لا والكعبة فقال له لا تحلف بغير الله فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من حلف بغير الله فقد كفر او اشرك والتغيير بذلك بمالغة في الزجر والتغليظ ودليل النهي للتحريم والتنزيه قولان اشهرهما عند المالكية والمشهور عند الشافعية انه للتنزيه وعند الحنابلة للتحريم وبه قال الظاهرية وقال ابن عبد البر يجوز الحلف بغير الله بالاجماع ومراده بغير الجواز الكراهة اعم من التحريم والتنزيه فائدة قال في موضع اخر اجمع العلماء على ان اليمين بغير الله مكروهة منهي عنه لا يجوز لاحد الحلف بها واما حض الحديث بالاباء الوارد على سبيله المذكور او لكونه غالب حلفهم لقوله في الرواية الاخرى